وسائل الاتصال الجماهيري والأخلاق

(رؤية لمسئولية الإعلام الأخلاقية في القرن الحادي والعشرين)

1996

أ.د. صـالح خليـل أبو أصـبع

مدخل

في نهاية القرن العشرين يمكن للمرء أن يرسم صورة حية للعالم ، فهو عالم يموج بالمتناقضات ، هناك الدول الغنية وهناك الدول الفقيرة ، هناك الدول التي تؤمن بالتقدم وتسعي إليه ، وهناك من لا يؤمن بهذه الفكرة ، هناك الدول ذات القوة الاقتصادية التي لديها أنظمة اتصال دولية ، وهناك دول بالكاد تستطيع تدبير أمور اتصالها محليا". هناك من الدول التي تؤمن بقيم إنسانية مبنية على العدل والمساواة. وهناك من الدول من تؤمن بالقوة والسيطرة والغاية تبرر الوسيلة. هناك من الدول من تؤمن بالديمقراطية والحرية وهناك من لا يؤمن بها. وهناك من يؤمن بحرية وسائل الاتصال وحق الإنسان بها ، وهناك من لا يؤمن بها ، وهناك أنظمة شمولية. وهناك أنظمة ملكية . إنه عالم تتعدد فيه أوجه الاختلاف والظروف والقيم مما جعل التنبؤ بالمستقبل أمرا" صعبا".

ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين ، يحق للبشرية أن تتساءل أي أخلاق يمكن أن تحكم العالم في القرن القادم ؟ إن هذا التساؤل له وجاهته. فإن ما يميز المرء عن غيره من الكائنات ، كان دوما" هذا الحس الأخلاقي الذي يسمو بإنسانيته عن سائر المخلوقات. إن السعي نحو الكمال وتحقيق إنسانية البشر ـ هو سعي نحو التزام بقيم أخلاقية تعزز كرامة الإنسان وتفسح له المجال للحياة في مجتمع إنساني يسوده العدل والمساواة والحرية.

ولقد كان الاتصال وسيظل هو النشاط الأهم في حياة الإنسان من خلاله يتفاعل مع الآخرين ويعبر عن أفكاره ، وحاجاته ، ومشاعره ، وأحلامه ، وبه يعبر عن شخصيته ، وثقافته وحريته ، وفكره وهو نشاط يمكن أن تتجسد في معاني الكرامة الإنسانية وقيمها ، ولذا كان هذا النشاط من أكثر الأنشطة خضوعا" لمختلف المعايير والضغوط والقوانين التي تشكل في جملتها تساؤلا" أساسيا" حول :أية صلة تقوم بين الإعلام والأخلاق وما هي الرؤية المستقبلية لمثل هذه الصلة ؟

لقد أقر ميثاق الأمم المتحدة الحقوق التالية :

1. احترام حق جميع الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على المستوى الدولي على أساس الإنصاف والعدل وتكامل المصالح.
2. حق كل دولة في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات لحماية سيادتها والدفاع عن قيمها السياسية والأخلاقية والثقافية واطلاع العالم على مصالحها وتطلعاتها.
3. احترام حق الجمهور والمجموعات الأثنية والاجتماعية والأفراد في الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك على نحو فعال في علمية الاتصال.
4. الحق في احترام قيم الشعوب وحياة الإفراد الخاصة (المصمودي(1982: 17 -19).

ولقد حددت وثيقة اليونسكو (وأصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدا") وظائف الاتصال بتسع وظائف وهي :

1. الإعلام : جمع وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات والأخبار والبيانات لفهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية.
2. **التنشئة الاجتماعية : وهي** توفير رصيد مشترك من المعرفة يكفل مشاركة أعضاء المجتمع في الحياة العامة بوعي وتآزر.
3. خلق الدوافع : دعم الأهداف المباشرة والنهائية لكل مجتمع ، وتشجيع الاختيارات الشخصية ودعم أنشطة الأفراد والجماعات لتحقيق الأهداف.
4. الحوار والنقاش : بتوفير الحقائق اللازمة حول القضايات العامة وتوفير الأدلة لدعم الاهتمام والمشاركة الشعبية في الأمور المحلية والقومية والدولية .
5. التربية : بنشر المعرفة لتعزيز النمو واكتسابه للمهارات والقدرات اللازمة لمراحل العمر المختلفة.
6. النهوض الثقافي : وذلك بنشر الأعمال الثقافية والفنية للمحافظة على التراث وتوسيع آفاق الفرد وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قدراته على الإبداع.
7. **الترفيه :** وذلك من خلال التمثيليات والرقص والفن والأدب والموسيقى والمسرح والألعاب بهدف الإمتاع والترفيه الشخصي والجمالي.
8. **التكامل :**بهدف توفير الفرص للأفراد والمجموعات والأعم للوصول إلي وسائل متنوعة تحقق حاجتهم في التعارف والتفاهم والتعرف على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم **وتطلعاتهم.**
9. .إشباع حاجة الجماعات والمجتمعات ككل من المعلومات والبيانات من **خلال** المعلومات المتنوعة من سياسية وإحداث دولية ومحلية وأحوال جوية ومعلومات سكانية واقتصادية ومالية.

تستطيع المجتمعات والحكومات أن تخطط للمستقبل وتتعامل مع غيرها من المجتمعات بناء" على هذه المعلومات (شون ماكبرايد 1981 : 51-53).

وإذا جاز لنا بحث هذه الوظائف بمنظور أخلاقي فإننا سـنجد أنها تحمل بين طياتها مجموعة من القيم الأخلاقية. أو أن تحقيقها يحتاج إلي قيم أخلاقية إيجابية راسـخة كي تعزز وجودها. أو إلي قيم أخلاقية سـلبية تقوم بإفسـاد دورها. فوظائف الإعلام والتربية والتنشـئة الاجتماعية والتكامل وإشـباع حاجات الجماعات والمجتمعات من المعلومات. كلها وظائف لا يمكن أن تتم بدون أن يكون الصـدق قيمة أسـاسـية في معالجة المعلومات والبيانات والأخبار فهنا يعتبر الالتزام بالحقيقة أمرا لازما.

ووظائف التنشـئة الاجتماعية وخلق الدوافع والحوار والنقاش والتربية والنهوض الثقافي وظائف تتطلب الحرية كقيمة أساسية.

ووظائف التنشـئة الاجتماعية والتربية والنهوض الثقافي والترفيه تحتاج إلى الالتزام بالقيم الاجتماعية السائدة في مجتمع وسائل الإعلام .

إذن لا يمكننا تجاوز الدور الأخلاقي لوسـائل الإعلام ولا يمكننا بالتالي أن نتجاوز المسـئولية الأخلاقية للإعلاميين أو للسلطات في تعاملها مع وسائل الإعلام.

وسائل الإعلام والحق في الاتصال : قيمة أخلاقية هل يمكن أن تحترم ؟

أكدت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال – اليونسكو – على حق الإنسان في ما يلي :

أ) حق الاجتماع والحق في المناقشـة والحق في المشـاركة وما يتصـل بذلك من حقوق تكوين الجمعيات.
ب) الحق في الاستفسار والحق في الحصول على معلومات والحق في إبلاغ الآخرين بالمعلومات وما يتصل بذلك من حقوق الإعلام .
ج) الحق في الثقافة أو الحق في الاختيار. والحق في الحياة الخاصـة ، وما يتصـل بذلك من حقوق التنمية الاتصالية بذلك (شون ماكبرايد : 365- 366).
وهذه الحقوق لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توافر جملة ظروف ملائمة لإنجازها، مثل توفر المناخ الديمقراطي ، وتوفر الموارد الضرورية التي تحقق الفرصة لاتصال بشري حر، يتيح المجال للأفراد والمجتمعات الحصول على المعلومات ونشرها ، وتتيح لهم كذلك فرص الاختيار.

ومن خلال الحقوق التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة اليونسـكون ومن خلال الوظائف التي حددتها هذه الوثيقة ، يمكننا أن نسـتنبط مجموعة من العاصر ذات الجوانب الأخلاقية ومن أهمها :

1. قول الحق والصدق: إن حق الإنسان في الاستفسار والحق في الحصول على المعلومات والحق في إبلاغ الآخرين، جميعها حقوق تستلزم قول الحق وعدم إخفاء الحقيقة.
2. مبدأ الحرية : الذي يعني حق الفرد في التعبير والاختيار بدون خوف وبدون ضغوط ، وحقه في معرفة الحقيقة والاطلاع على وجهات النظر المختلفة، وهذا المبدأ يشمل فيما يشمل ألا يتم إخفاء الحقيقة عن الجمهور بحيث يصبح اختياره من بدائل متاحة ومن معلومات صادقة.
3. احترام أراء الآخرين: إن حق المناقشة وحق الاختيار يستلزمان أن نحترم الرأي الآخر والالتزام بآداب الحوار.
4. احترام خصوصية الأفراد : إن للأفراد الحق في أن تكون لهم حياتهم الخاصة بحيث لا يتم اقتحامها وتجاوزها من قبل الإعلام ومتطفلي وسائل الإعلام ، الذين يحاولون اصطياد خصوصيات الأفراد وكشف أسرارهم مما يؤدي إلى تشويه سمعتهم وتجريحهم والإضرار بمصالحهم
5. احترام الذاتية القومية : كما أن للأفراد الحق في الخصوصية، فإن شعوب العالم لها ثقافاتها الخاصة. وحاجتها الحفاظ على ثقافتها القومية وتنميتها ضرورة لا يمكن تجاوزها ، ولذا فإن احترام الذاتية القومية قيمة أخلاقية يجب أن تلتزم بها شعوب العالم باحترام ثقافات الشعوب الأخرى.
6. المساواة : إن حق الأفراد في المجتمع أن يلقوا معاملة تتصف بالمساواة مهما كانت أصولهم وأعرافهم وأعمارهم وجنسياتهم وجنسهم.
7. الإنصاف في تبادل المعلومات : وما يشتمل عليه هذا المبدأ الأخلاقي من تدفق حر للمعلومات وتوازن في عرض المعلومات.
8. تحمل المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام : ذلك بهدف حماية المجتمع وتعزيز قيمه.

وسوف ندرس هذه المبادئ بشيء من التفصيل

أولا : المصداقية :

لعل من الملفت للانتباه ذلك التحليل الذي قدمه ابن خلدون وفيه يشير إلى أسباب تحيز المتصل ودواعي تطرق الكذب إلى الخبر حيث رأى أن ذلك يرجع إلى :

1. التشيع للآراء والمذاهب، حيث يقول (إذا خامرها النفس) تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة ، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها على الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله).

2. النقل عن مصـــادر يعتبرها المخبر ثقة دون التحقق من صـــحة البخر (فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب)
3. إن المخبر يتوهم الصـــدق في الخبر وكما يقول ابن خلدون : (ومنها توهم الصـــدق وهو كثير وإنما يجئ في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصـــنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنع على غير الحق في نفسه).
4. أن ينقل الخبر منافقة ورياء وتقربا لذوي الجاه والســـلطان للتقرب منهم بالثناء وإشاعة ذكر أخبارهم على غير حقيقة.
5. أن تنقص المخبر المعرفة والخبرة في ما يكتب (فإذا كان الســـامع عارف بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضـــياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب. (ابن خلدون، المقدمة : ص.ص. 35-36).

إن هذا العناصر التي تحدث عنها ابن خلدون تمس جوهر العملية الاتصـــالية في جانبها الأخلاقي وهو جانب الصـدق، والذي يعد أسـاسـا لمواثيق شرف المهن الاتصـالية، وقد أصـدر الاتحاد العام للصحفيين العرب دستوره في 1964/2/21 واشتملت الفقرة (ب) من الدستور على ميثاق العمل وبها من العناصر ما يرتبط بمبدأ الصـــدق والأمانة العملية وعدم تضـــليل الجمهور.

وهنا سوف تشير إلى العناصر التي ترتبط بمصداقية الكلمة. المتمثلة بالثوابت التالية:

1. حرية الصـــحافة : وهي من أبرز مظاهر حرية الكلمة ويجب أن تتوافر لها كل الضمانات، وحرية الكلمة حق وشرف وواجب على الصحفيين العرب لأداء رسالتهم.
2. على الصـحفي أن يتوخى الأمانة والصـدق في بسـط وتفسـير رأيه وأن يراعي دائما المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام.
3. على الصـحفي أن يكون حريصـا وعليه ألا يشـوه أو يخفي بأية طريقة من الطرق عمدا الوقائع الصحيحة.
4. إن شرف مزاولة المهنة الصـحفية يحتم على الصـحفي ألا يسـعى مطلقا وراء منفعة شخصية ، فالافتراء ، أو التشهير المتعمد، أو التهم التي لا تستند إلى دليل ، أو انتحال أقوال وينســـبها للغير، أو إثارة الغرائز بالكتابة أو الرســـوم أو بأية طريقة أخرى. أو إشاعة الانحلال والابتذال. والخروج على الآداب والأخلاق العامة ، أو وصف الجريمة بطريق تغري بارتكابها، كل هذا ما يتنافى مع شرف المهنة وأصـولها. (فلحوظ والغازي ، 1982 : 12-13)

وأضـافت توصـيات ومقررات المؤتمر الثالث لاتحاد الصـحفيين العرب المنعقد بغداد 17-30 نيسان 1972 إلى الثوابت توصيات ترتبط مباشرة بمصداقية الكلمة . إذ طالبت بـ:

- أن يلتزم الصحفيون باحترام الحقوق الأدبية للنشر وعدم اقتباس أي أثر من أثار الغير دون إشارة إلى مصدره.
- لابد أن تتضح التفرقة بين الرأي والإعلان ولابد أن ينص في الجرائم والمجلات على الإعلانات التحريرية بوضـوح وتحديد، وتلتزم الصـحف والمجلات ووسـائل النشر- بالتحقق من الأرقام والحقائق الواردة في الإعلان حفظا على مكانة الصحيفة وسمعة الصحافة. (فلحوط والغازي 118-119)

إن العناصر السـالفة التي حددها دسـتور الاتحاد العام للصـحفيين العرب توضـح تلك المسـئوليات الكبيرة التي يقع عبؤها على الإعلامي في أداء رسـالته، وبحيث تتكون الكلمة صادقة ملتزمة بالأمانة وعدم إخفاء الحقيقة أو تشويهها.

الأحداث المختلقة : تزييف الكلمة وتزييف الوعي

وقد كانت فكرة الدور الذي تلعبه وسـائل الإعلام في تزييف الحقيقة من الأمور التي كانت دوما مجال بحث وموضع دراسة للباحثين الإعلاميين.

لقد درس باحث أمريكي ما أسـماه بالأحداث المختلقة (الكاذبة) Pscudo Events في مجالات مختلفة كالسياسة والرأي العام والإعلان والعلاقات العامة.

وقد رأى أن مجالات اختلاق الأحداث في تزييف الحقيقة هي :

1- المقابلات الصحفية ، وهي طريقة جديدة لصنع الأخبار.
2- المؤتمرات الصحفية التي يعقدها المسئولون .
3- البرامج السياسية المنتظمة والتي هي أشبه بمؤتمرات صحافية نستضيف السياسيين من أمثال البرنامجين الأمريكيين Meet the Press , Face the Nation
4- البيانات الإخبارية News Releases التي تصـدرها الجهات المختلفة سـواء أكانت سياسية أو صادرة عن مؤسسات اقتصادية أو نقابية ، أو غيرها ، والبيان هو خبر مطبوخ مسبقا وجاهز عند الحاجة لدى تلك المؤسسات.

وتتصف الأحداث المختلقة بالخصائص التالية :

أ) أنها ليست عفوية ، ولكنها توجد لأن شخصا ما أو جماعة ما قد خطط لها وصنعها.

ب) في الغالب أن يتم خلقها لأهداف آنية لتغطيتها وإنتاجها إعلاميا. ولذلا فإن حدوثها أمر مرتب لراحة هذه التغطية أو إعادة الإنتاج الإعلامي، ويكون السـؤال حولها " هي حقيقة " أقل أهمية من السؤال حول " هل هي جديرة بأن تكون ذات قيمة إخبارية؟"

ج) علاقتها بالموقف الواقعي غامضـة، وينبثق الاهتمام بها بشـكل كبير من غموضـها ، أن الاهتمام بالمقابلة (الصـحفية) دائما ينبع من التسـاؤل حول : هل هي حصـلت حقيقة أو ما هو الدافع وراءها ؟

د) عادة ما يكون هدف الأحداث المختلفة تحقيق تنبؤ بالاكتفاء الذاتي للمؤسـسـة ، فحينا يعلن بنك عن احتفاله بالذكرى الخامسة عشرة لتأسيسه فإنه يميز نفسه بالاحتفال كمؤسسة رقم واحد.

وتطغى الأحداث المختلقة على الأحداث العفوية لعدة أسباب :

-الأحداث المختلقة أكثر درامية من الأحداث العفوية، ومثالها الجدال الذي يتم ترتيبه بين المرشـحين السـياسـيين للرئاسـة، ولأن الأحداث المختلقة قد خطط لها فإنها سرعان ما تنتشر لكونها حيوية.

-يتم اختيار المشـاركين لأنهم جديرون بالظهور في مثل هذه الأحداث، ولكونهم ذوي اهتمامات بالموضوعات التي تتسم بالطبيعة الدرامية.

-ويمكن إعادة الأحداث المختلقة عند (الرغبة) ومن ثم فإن الانطباع الذي تخلقه يمكن إعادة تعزيزه.

- وتكلف صـناعة الأحداث المختلفة أموالا طائلة، ومن ثم دائما ما توجد جهة أو شـخص لديه مصلحة في نشرها وتضخيمها والإعلان عنها واستغلالها، كأحداث تستحق المشاهدة أو الاقتناع بها، ولذا فإنه يتم الإعلان عنه مسـبقا، وتتم إعادتها من أجل الحصـول على ما تسـتحقه من أموال.

- ولأن الأحداث المختلقة مخطط لها فإنها تكون أكثر وضـوحا ومن ثم أكثر تأكيدا. والأحداث المختلقة أكثر اجتماعية وإثارة للجدل وأكثر راحة للمشاهدة بناء على ما خطط لها.

وهكذا تصـبح معرفة الأحداث المختلقة هي الاختيار والمقياس لمعرفة ما يجرى من أحداث. إن الأحداث المختلقة تأخذ بتلابيب الأحداث المختلقة الأخرى عن طريق تصـميم هندسي وتسطير على وعي المتلقي لأنها دائمة التجديد، وهناك المزيد منها دائما.

- إن الأحداث المختلقة ذات حقيقة غامضة، وتنمو على حساب رغبة الإنسان الصادقة في كونه يريد أن يعلم وأن يحصل على جميع الحقائق وحتى الحصول على المزيد منها أكثر مما هي .

إن تحليلا لمضمون هذه الإعلانات يرشدنا إلى طريقة استخدام اللغة التي تحاول أن تستميل قارئيها.. ولكنها لغة إذا لم تكن صادقة ، فإنها لغة تفتقد إلى القدرة على التيقن من مضمونها.

ويمكنك تحليل عينة من إعلانات من جريدة وفي يوم واحد، لتجد أنها تضج بالتمويه والخداع .. وهي بكل تأكيد الإلكترون حقق أهدافها. تتسلل إلى عقول الناس ويتخذون قراراتهم بناء عليها وتصبح جزءا من حياتهم اليومية. وبمراجعة إعلانات التلفزيون التي تستخدم الكلمة والصورة والحركة والموسيقى نرى إلى أي حد يمكن أن نخلق عند المشاهدين بصورها الخادعة وكلماتها المراوغة ، نماذج للاحتذاء؟

ثانيا : مبدأ الحرية

تعاني وسائل الإعلام من مؤثرات عديدة تحول دون قدرتها على أداء عملها بحرية، فلا محرروها قادرون على أن يعبروا على أفكارهم بحرية، ولا الجمهور عاثر على وسيلة إعلامية تتيح له فرصة التحاور وإبداء الرأي.

وعلى الرغم من أن الديمقراطيات الغربية تطرح نفسها باعتبارها أنموذجا للحافظ على الحريات العامة بما فيها حرية وسائل الإعلام وحرية الأفراد، إلا أن هذه التجربة ليست مثالية كما يمكن أن نتوهم. يكتب جيوفر ريبس Geoffry Rips مقالة حول الحملة التي شنها رجال FBI ضد الصحافة في الولايات المتحدة ويقول :

" يظهر أن الصحافة الجديدة كان مسئولة جزئيا عن زيادة القوة السياسية للهيبيز وسائل الإعلام واليسار الجديدة ، والحركات التي تعمل ضد الحرب، لقد كانت حركة الحكومة ضد هذه الصحافة واضحة، وذلك لتعطيل قوة محتملة للتغيير السياسي والاجتماعي، وعلى أية حال نادرا ما اعترفت وكالات الشرطة الرسمية بأنهم كانوا يتعقبون الصحف البديلة لمواقفها السياسية ، ولكنهم ادعوا بأن مكاتب الصحافة كانت تستخدم كمراكز اجتماعات للتخطيط لنشاطات غير قانونية بل إرهابية..

وفي الحقيقة نادرا ما حاولت الحكومة إدانة الصحافة السرية لتصريحاتها السياسية المكشوفة، ولم يحصل أبدا أن ادينت لتهمة سياسية ، وغالبا إن القضايا الحقيقة لحرية الصحافة لم تخرج إلى النور.. وقد تم مخالفة التعديل الرابع للحقوق وذلك خلال التفتيش وحجز الأجهزة من قبل البوليس ، وفقدت الملفات ودمرت الآلات الكاتبة وهرب الموظفون واعتقل بعضهم نتيجة

غزوات البوليس، وحينما فشـل رجال الشرـكة في العثور على المخدرات، فإنهم نهبوا المعدات والملفات.

وفي حالات أخرى حينما عثر رجال الشرـطة على مخدرات، فإنهم أحضرـوا المطبوعات وليكون ذلك مبررا لاعتقال جميع الموظفين بدلا من إدانة فرد واحد منهم.

(Geoffrery Rips :1986 :445-446)

إن هذه الصـورة تريـنا كيف مكن أن يتم التـعا مل مع الرأي الآخر في بـلد يـتاجر دولـيا بالديمقراطية وحرية الصحافة وحقوق الإنسان.

إن السعي الدائب نحو الحرية يظل مطلبا وحلما بشريا جميلا كحلم الإنسان الدائم في صنع عالم تـسوده الأخلاق الرفيعة والقيم الإنسانية السامية ، وكلن تحقيق مطلب الحرية تعترضه المعيقات التي تضعها الأنظمة أمام سبل تحقيقها إذا تعتبر أن وسائل الإعلام هي أداة لتحقيق مصـالحها الخاصـة، ولو كانت على حسـاب الحقيقة ، أو كانت على حسـاب الحرية أو كانت على حسـاب الشـعوب الأخرى، وتتسـاوى في هذا الأنظمة التي تصـف نفسـها بالديمقراطية والأنظمة الشمولية.

والمـسألة نـسبية لأن أكثر ويتحدث ديفيد بروجدر David Broder وهو صحفي أمريكي مرموق من جريدة واشـنطن بوسـت – عن تجربة الصـحافة الأمريكية التي تمنه منعها من مرافقة وتغطية العملية العـسكرية الأمريكية لغزو جزيرة جرينادا في 25 تـشرين الأول – أكتوبر عام 1983 إ يقول :

(وقد منع الصـحفيون والمراسـلون من دخول الجزيرة طول السـاعات السـتين الأولى لعملية الغزو - ,أما أولئك الذين غامروا بالذهاب إلى هناك من تلقاء أنفسـهم فقد وضـعتهم القوات الأمريكية في الحبس الانفرادي. وقد ضـجت الصـحافة لهذه المعاملة) ويتابع فيقول: (فهذا وزير الخارجية جورج شـوتلر يقول بأنه من خلال الحرب العالمية الثانية كان المراسـلون الصحافة الصحفيون يشاركون في كل شئ وكانوا يقفون في صفنا على وجه الإجمال. أما هذه الأيام ، ومع نشـوء هذه الصـحافة المعادية فيبدو وكأن جميع المراسـلين يقفون دائما ضـدنا، وهكذا فإنهم يسعون دائما لنقل الأشياء التي من شأنها تعكير صفو الوضع وأنت لا تحتاج إلى شئ كهذا عندما تقوم بعملية عسكرية) ومضى يقول : التحكم في المعلومات يعطي الحكومة السـيطرة على عقول مواطنيها. وهذه سـلطة يجب ألا تملكها أية حكومة. إنها سـلطة حاول دسـتور الولايات المتحدة تحركات الحكومة منها على الدوام من خلال التعديل الأول. إنني أطلب إليكم أن تفكروا – من زاوية مـصلحتكم الخا صة – وأن تـسألوا أنفـسكم إن كنتم على استعداد لأن تعيشوا في مجتمع تسيطر في الحكومة توجهنا وتقصينا).

إن هذه الشهادة تؤكد على أم مسألة الحرية نسبية وليست مطلقة وليس هناك سبيل إلى تجاهل حقيقتها (أبو أصبع 1995 : 252).

إذا فحرية وسائل الإعلام محفوفة بالمخاطر على الرغم من يمكن أن يقال عن حريته، وإذا كانت الحرية مهددة في الولايات المتحدة بالطريقة التي رأيناها، فإن فكرة السيطرة على وسائل الإعلام وعلى الإعلاميين تصبح أكثر خطورة وتأثيرا في العمل الإعلام، ولذا فإن طبيعة السيطرة الحكومية وطبيعة ملكيو وسائل الإعلام تشكل محددات أساسية لحرية وسائل الإعلام بل ويمكنها أن تقرر كمية ونوعية المعلومات التي يجب أن تصل إلى الجمهور.

وإذا كانت وسائل الإعلام ذات مهمة أساسية تتلخص في إنتاج ونقل ونشر الأفكار والمعلومات، فإن السيطرة على المؤسسات الإعلامية. العربية تمثل مجموعة مصالح الأنظمة الحاكمة أو مالكي هذه المؤسسات الإعلامية ويكون من مصالحها الحد من تدفق المعلومات وتداولها ونشر الأفكار والحوار حولها ، وتتستر في أحيان كثيرة تحت مظلة الخصوصية الثقافية ، وحماية الثقافة الوطنية والقيم السائدة والتراث، وهذه المبالغة أدت وتؤدي إلى خلق نمط الوسائل الإعلامية التي تنظر إلى العالم بعين واحد هي عين الرقيب. وتحاول أن تفصل مقاييس معينة لما ينشر أو لا ينشر ولما يذاع أولا لا يذاع، وتلعب وسائل الإعلام في مختلف أنحاء الوطن العربي أدوارا متشابهة وإن كانت متفاوتة. وبمراجعة لما تقدمه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية من برامج غربية واليت تؤدي إلى السلبية والانعزال ، وتؤدي هذه النماذج التي تشكل مثلا أعلى ونماذج التفوق الأسطوري تؤدي إلى خلق ثقافة الهروب والعزلة كما تقول فريدة النقاش:

(يصدم المثل الأعلى الرأسمالي كما تقدمه الثقافة والإعلام بحقائق الحياة السافرة في هذه البلدان الصغيرة التابعة، وينشأ ذلك التناقض الروحي : الذي يصعب بل يستحيل حله: بين الحياة الفعلية للناس والمثال الجميل الذي يقدم باعتباره أملا دون أن يكون هناك أدنى أمل في تحقيقه.. هكذا ينشأ التهالك على ثقافة الهروب والعزلة . ثقافة الفردية الشديدة والسلبية المناهضة لروح الجماعة باحثا عن التملك في غابة من الوحوش ، الصغيرة والكبيرة .. ثقافة الانفصال عن الواقع لا الإعداد الروحي الشامل لتغييره في حدد معطياته هو ومعطيات الحياة ثم الكشف عن القدرات الكامنة للناس المنوط بهم عملية التغيير(فريدة النقاش 1984 :13)

وواكب السيطرة الرسمية على وسائل الإعلام العربية. نوع أخر من السيطرة الاقتصادية واستطاع وسائل الإعلام الأطفال بعض الدول العربة الاحتمالية، تفرض شروطها – خارج حدودها الإقليمية – على الإنتاج الإعلامي وما يحمله من مضامين وأشكال على المبدع في آن واحد.

إن قائمة الممنوعات التي يفرضها الرقيب الإعلامي في الدول العربية مثلا على الإنتاج التلفزيوني العربي جعلت الكاتب والمنتج والمخرج يعد عمله وعينه وجبينه تنظر وتنتظر سوق الرقيب، لذا فإنه يلتزم بالشروط التي يفرضها هذا الرقيب، وأدى هذا إلى المستوى الهابط في الأعمال الدرامية التلفزيونية العربية التي صممت لملاءمة شروط الرقيب، وهنا تكمن أزمة مصداقية الكلمة الاتصالية التي تخضع لقائمة طويلة الصحافة الممنوعات والتي تضيع معها الكلمة الصادقة ، فقط لضمان تسويق المسلسل الملائم لشروط الرقيب وذلك لأن السوق العربية لشراء الأعمال الدرامية سوق محدود.

ثالثا : احترام آراء الآخرين :

تنص معظم دساتير العالم : كما تنص المواثيق الدولية .. على حق الأفراد في حرية التعبير عن آرائهم وتكفل قوانين المطبوعات العربية هذه الحرية وتنظم عملية التعبير عن الرأي والحق في الرد والتصحيح. وحق الأفراد في إبداء الرأي ومناقشة الرأي الأخر. إن هذا المبدأ يستلزم بالضرورة احترام أراء الآخرين مهما كان الخلاف في الرأي بينا بين الأطراف.

إن وقف الحوار دليل على التعصب وعلى ضعف الأخر في الحوار، ولذا يصبح من سمة أولئك الذين لا يحترموا أراء الآخرين، سرعة إصدار الأحكام وتجريم الرأي الآخر، وفي الوطن العربي باتت سمة تجريم الرأي الآخر من خصائص نظامنا العربي السائد، ففي مطلع شهر أغسطس 1995 أغلقت سلطة الحكم الذاتي مجلة " الوطن " المقربة من حركة حماس ومجلة " الاستقلال " المقربة من حركة الجهاد الإسلامي بسبب نشرهما مقالات تنتقد رئيس السلطة ياسر عرفات.

وقد جاء في الخبر الذي نشرته جريدة السفير اللبنانية نقلا عن وكالات الأنباء الغربية ما يلي :

(أغلقت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني أمس مجلتي (الوطن) المقربة من (حركة حماس) و(الاستقلال) المقربة من (حركة الجهاد الإسلامي) بسبب نشرهما مقالات تنتقد رئيس السلطة ياسر عرفات. وكانت الشرطة الفلسطينية قد اعتقلت أمس الأول كلا من ناشري (الوطن) عماد الفالوجي و(الاستقلال) علاء الصفطاوي، ثم أخلت سبيلهما بعد ساعات عدة من الاستجواب، وعندما وصل العاملون في المجلتين إلى مقربهما المتجاورين وجدوا الأبواب مغلقة وعليها لافتة وقعتها الشرطة تقول (مغلقة حتى إشعار أخر.,, الدخول ممنوع بالقانون). ويبدو أن خطوة الحكم الذاتي جاءت ردا على خبر نشبته (الوطن في عددها الأخير مفاده أن عرفات باع صور مولودته الجديدة (زهوة) لشركة فرنسية لقاء مبلغ قدره مليون وثلاثمائة ألف دولار. وقال رئيس تحرير (الوطن) غازي حماد أن الخبر نقل عن صحيفة الـ (اندبدنت) البريطانية .

واتهم مسؤولو السلطة الفلسطينية مجلة (الوطن) بالتمادي فيما تنشره.

وقال المدعي العام خالد القدرة (لقد خرقوا قانون وسائل الإعلام الفلسطينية وكتبوا تقرير تهاجم دولة صديقة) مضيفا أن المجلتين ذهبتا أبعد من حدون (الديمقراطية وحرية الرأي) إلا أنه لم يوضح كيف ، وقال الفالوجي أنه يعتقد أن الشرطة أغلقت مجلته بسبب مقالات انتقدت عرفات، في حين أعرب الصفطاوي عن انتقاده للسلطة الفلسطينية. وهذه هي المرة الثانية التي تقوم به السلطة بإغلاق المجلتين، بعد أن أمرت في شهر أيار الماضي بإغلاق (الوطن) ثم عادت وسمحت لها بالصدور مرة أخرى في حزيران.

وأغلقت (الاستقلال) لمدة شهر تقريبا بعد عملية لحركة (الجهاد) نفذت في شهر كانون الثاني الماضي، وكانت السلطة الفلسطينية قد أعلنت في وقت سابق من العام الحالي أنها ستطبق قانونا يكلف ل للصحف الفلسطينية عدم الخضوع للرقابة ومضايقات السلطات.

وفي تموز الماضي، صدر قانون جديد للصحافة يعطي السلطة صلاحيات واسعة تحد من حرية وسائل الإعلام ، وقد شجبت (حماس) في بيان لها من دمشق إغلاق المجلتين واعتبرت القرار (تعسفيا ويضاف إلى سجل مريع من الممارسات والانتهاكات لحقوق الإنسان) (السفير : 1995/8/7.

وبات هذا الموقف الرسمي مبدأ ثابتا لمبادرة الرأي الآخر عند أنظمة الحكم العربية ، وهو لا يقف فقط على المرجعية الرسمية للسلطات أو الحكومات بل أبحت المرجعيات التي تحد من الرأي الآخر مرجعيات كثيرة : حكومية وجماعات إيديولوجية ، مرجعيات دينية وجامعية، إن من أهم الأمثلة التي واجهها المثقف العربي خلال صيف 1995 قضية الدكتور نصر ـ حامد أبو زيد والتفريق بينه وبين زوجته الأستاذة الجامعية ابتهال أبو زيد والتي نقلتها وكالة رويتر تقلو :

(وكانت قضية أبو زيد قد طغت على السطح منذ ما يقرب من عامين حيث قام أحد أساتذة الجامعة المعروفين باتجاهاتهم الإسلامية بكتابة تقرير يرفض فيه ترقيته إلى درجة جامعية أعلى بدعوى أن الأبحاث التي قدمها للحصول على هذه الدرجة تنطوي على إهانات للدين الإسلامي ومبادئه الرئيس وفقا لما ورد في الكتاب والسنة. وكانت أبحاث أبو زيد تتناول قضايا شائكة خاصة في ما يتعلق بتفسير القرآن الكريم. وما إذا كان يجب أن يتم ذلك في إطار أسباب نزول الآيات والزمان والمكان، أم أن هذه الآيات صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان وفقا لما يراه غالبية أصحاب الاتجاه الإسلامي.

وانتقد أبو زيد بعض الفقهاء الإسلاميين الذين قال عنهم : أنهم كانوا يطوعوا الآيات القرآنية لمصلحة الحكام.

وأثر التقرير الرافض لترقية أبو زيد قامت مجموعة من المحامين الاحتمالية لإســـلاميين برفع دعوى التفريق على أســـاس أن أفكار أبو زيد تجعله مرتدا عن الإســـلام. ورفضـــت المحكمة الابتدائية هذه الدعوى بحجة أن القائمين بها ليس لهم صـــفة لرفع الدعوى. ولكن المحامين اســـتأنفوا الحكم أمام محكمة أعلى ونجحوا في الحصـــول على حكم لمصـــلحتهم)) الســـفير 1995/7/7).

إذن لم يعد الرقيب وحده هو الذي يقف وراء الحد من حرية الرأي ، وليس مالك الوســـيلة الإعلامية هو الذي يفعل ذلك فحســـب إ أن العقبات التي تعترض حرية الرأي تتنازعها قوى ضغط كثيرة بعضها يعتمد الأسلوب المادي وبعضها ينتج أسلوبا غير مادي.

وإذا كان مالك المؤســـســـة الإعلامية والرقيب الإعلامية والحكومة من خلال رقابة المطبوعات يعملون على الحد من الحريات. فإننا نجد الآن أن حرية الرأي مهددة من

جماعات يمكن وصـفها بالانغلاق وتسـتعمل في أسـاليبها للحد من حرية الرأي ضـغوطا مادية ومعنوية ضد الرأي الآخر وتصفيات جسدية للصحفيين والكتاب.

ولعل ما جرى ويجرى في الجزائر وما يجري في مصـــل لدليل على ذلك. ويمثل انتهاكا لحرية الإنسـان وكرامته والاعتداء على الإنسـان نتيجة رأيه يمثل أسـلوبا همجيا. وقد كتب الصـحفي اللبناني بول شـــاوول عن هذه التجربة بلغة مريرة بعنوان (المثقف العربي والمرجعيات المتكاثرة : بين المطرقة والسـندان) وفي خاتمة مقالته يتسـاءل عن هذه المرجعيات معتبرا أنها تهدد كيانات الدول بتهديدها حرية الثقافة والمثقفين وتوجهاتهم المدنية والديمقراطية والعلمانية ويقول في قالته تلك :

".. في الماضي القريب، كنت تواجه سـلطة واحدة معروفة، ومكتنهة ، تفرض عليك (إيديولوجياتها) (الديمقراطية بالطبع)، و(مواقفها) وسـياسـاتها وثقافتها. سـلطة محددة تقرر أنت : إما مواجهتها وإما تجنب شرورها ، وإما الاحتمالية لانخراط في أدواتها، عندما نقيض قمعي اسمه (السلطة) وهنا أو (الدولة) هناك ، أو المخابرات والأجهزة هنالك.

أما اليوم فأنت حيثما اتجهت تصـدمك سـلطة أو ترتبط بقمع. أو بمحرمات حتى ليخلي إليك أن المجتمعات العربية برمتها تحولت إلى قامعة أو مقموعة، أو قامعة ومقموعة معا. ضـحية أو جلاد أو ضحية وجلاد معا. دائما أنت اليوم بين سندان ومطرقة . بين فأسين. بين موتين. حتى لتحار وأنت تفكر ، أو تكتب ، أو تقول كيف تتقي كل هذه (القيم) الصـــاحية والصـــائحة الجازمة الحازة المبرمة القاطعة، تنجو من هنا فيطبق عليك هناك تتجنب الـ (هذا) فيواجهك الـ (هؤلاء) تحتمي من هذا الإرهاب فتنكشف لواحد أخر..

تصـــدر كتابا وبدل أن تكون مرجعيته الرقابية (الدولة) الموحدة، يحال على ألأحد أعيان (الدين) الضـــليع بالأدب وبالأخلاق وبالقيم الرفيعة كشـــعرة معاوية. فيأخذ هذا الأحد دور الدولة ، أو بالأحرى تتنازل الدولة عن وظيفتها انســـجاما مع تعاضـــدها الروحي العميق. واحتراما لهذه المرجعيات العالية فتأمر بمصـــادرة الكتاب بنا العالم الثالث على أمر المطران أو الخوري أو عالم الدين أو الفقيه أو المرجع. فهو يفتي وهي تنفذ هكذا صـــودرت مؤلفات الصادق النيهوم، بناء على إرادة مفتي الجمهورية.. وهكذا صودر كتاب حديقة الحواس لعبده وازن، وهكذا أحيلت مسرحيات كـــ(أرانب وقديسين) على أحد الخوارنة ليبيد فتواه العميقة فيها. وهكذا تضيع الطاسة بين هذه (المصدريات) التي تعكس تقسيما فعليا داخل الدولة نفسها، وهيمنة خارجية عليها من قوى منحاز وأحادية..

على هذا الأســـاس يرى المثقف نفســـه وســـط دويلات إرهابية ترعاها دولة مركزية تحاصره بالمقصات وبالمفاصل وبالمصادرة وبالتهديد. وكذل ذلك كي تنصر البربرية والهمجية والتخلف والعنف والقتل على مختلف الطوابع المدنية المفترضة) (السفير 1995/7/15).

رابعا احترام الخصوصية للأفراد

من حق الأفراد في أي مجتمع أن يعيشوا حياتهم الخاصة بدون أن يتم تعرض خصوصياتهم للانكشـــاف، فالفرد له الحق في أن يعيش حياته بطريقته الخاصـــة وله الحق في أن يحتفظ بأسراره ما دام ذلك لا يخالف القانون، ولا يســـيئ إلى الآخرين ولا يتعرض للقيم العامة ولا يسيء إلى آداب المجتمع. وعلى سبيل المثال الحق في أن يظل ملفه الطبي سريا خاصا به، وأن يظل ملفه المالي وحســـاباته خاصـــة به وقد ازدادت في نهاية القرن العشـــرين عمليات الإعلام لغزو حق الأفراد في الخصـــوصـــية، ولعله مع ازدياد تقنيات وســـائل الإعلام . ومع تعدد هذه الوســـائل من إذاعة مســـموعة ومرئية وصـــحف وقنوات فضـــائية وتلفزيون خطي Cable Television تبحث عن الإثارة ، فإن التوجه نحو غزو الخصوصية سيزداد عما هي عليه الآن وعلى الرغم من أن القوانين الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامية ومواثيق شرف المهن الإعلامية تركز على حق الأفراد في الخصوصية إلا أن هذا الحق لا يزال احترامه بعيد المنال

خامسا : احترام الذات القومية

كما أن للأفراد خصوصيتهم، فإن كل شعب من شعوب العالم له ذاته القومية وخصوصيتها، ومن حق شـــعوب هذه الأرض أن يتم التعبير عن هوياتها الثقافية وتعزيزها. وباتت ثورة الاتصـــال تهدد الهوية الثقافية في كثر من المجتمعات. فالدول الأكثر قدرة على امتلاك وســـائل الاتصـــال والأكثر قدرة على التحكم في تدفق المعلومات وتوزيعها وبيعها هي الدول الأكثر هيمنة ثقافية ، وهي بالتالي تقوم بتصدير ثقافاتها وتعمل على فرضها بطرق واضحة أو خفية.

وقد أبح هذا المو ضوع من الأمور الأكثر أهمية، وبدأ الاهتمام بدرا سته تحت عناوين مختلفة مثل الغزو الثقافي، والاستثمار الالكتروني ، وبالغزو الإعلامي وغيرها من العناوين.

إن أي شعب من الشعوب له تراثه الخاص وله ثقافته ويجب السعي من أجل المحافظ. عليه ونشر ـهما والعمل على تطويرهما بدون فقدان الهوية القومي. ولا يمكن أن يتم ذلك دون احترام الثقافة القومية وتعزيزها ودون احترام الثقافات الأخرى وتقديرها.

وقد كتب د. مصـطفى المصـمودي في كتابه النظام الإعلامي الجديد في دعوة صريحة إلى بناء نظام إعلامي جديد :

" .. فهذا النظام الجديد يهدف إلى الإسـهام قدر وآخر في تفتح الإنسـان والرفع من مسـتواه الذهني بتشـجيع الخلق والإبداع الثقافي وتمكين الثقافات الوطنية من التكافل ومن إحياء ذاتيتها بالاحتكاك بغيرها والمشـاركة في إثراء التراث الثقافي على الصـعيد العالمي ، كما يهدف هذا النظام الجد يد إلى تمكين كل أمة من تعريف الرأي العام العالمي بقيمها الاجتماعية والثقافية وجلب الاحترام والتقدير لاختياراتها في أوسع مفهوم (المصمودي 1985 : 206- 207).

سادسا : المساواة

تتعرض وسـائل الإعلام للإنسـان الذي يعيش حياته في ظروف تجعله يختلف عن الآخرين في المجتمع الاحتمالية لواحد. فأفراد المجتمع يختلفون ليبيا حيث الأعمار ويختلفون من حيث الثقافة ويختلفون من حيث الدين ويختلفون من حيث العرف ويختلقون من حيث اللغة . إن الكثير من المجتمعات البشرية تتكون من فسيفساء العالم الثالث ثقافية وعرقية. وأي ثقافة تحترم نفسـها وتحترم قيم الديمقراطية والعدالة فإنها سـوف تتيح فرص المسـاواة في مجتمعها بدون تمييز ولا يمكن أن يكون العرق حائلا دون حرية الاتصال، ويكون عقبة دون حق الأفراد في حقهم في الوصول إلى المعلومات وفي الاتصال بعناصر ثقافاتهم وجذورها .

ولا يمكن لثقافة ديمقراطية أن تحظر الاتصـال نتيجة للأصـول العرقية مهما كان سـبب الإدعاء كما فعل رئيس بلدية كوركورون من ضـواحي باريس في فرنسـا ، فقد انتقلت وكالة الأنباء الفرنسـية أنه حظر الأطباق التي يلتقطها بث التلفزيونات العربية بينما تلتقط الأطباق في الوطن العربي شـبكات التلفزة الفرنسـية وقد جاء في هذا الخبر الذي نقلته وكالة الأنباء الفرنسية :

" فجر رئيس بلدية كوركورن في ضـواحي باريس مجددا الجدال المتعلقة باسـتقبال شـبكات التلفزة العربية في فرنسا عندما ألغى في مدينته الأطباق التي تتيح التقاط هذه الشبكات عبر القمر الصناعي. وقد برز رئيس البلدية الاشتراكي قراره رسميا بأسباب أمنية وجمالية . ولكنه لم

يخف أن قراره سيمنع المشاهدين في مدينته التي يقطنها نسبة كبيرة من المغاربة والأتراك من النقاط شبكات التلفزة في بلدانهم لئلا يبقوا متجذرين في ثقافاتهم الأصلية ، بدلا من الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة التي اختاروها.. وأخيرا سمح لشبكة عربية واحدة بالبث هي القناة الفضائية المصرية لكنها لم تبث أبدا ، فيما يتمكن المشاهدون في الدول العربية من التقاط الكثيرة من شبكات التلفزة الفرنسية " (جريدة الرأي 1995/8/11).

وفي المقابل يصل بث شبكات التليفزيون الفرنسية عبر الأقمار الصناعية إلى الدول الأفريقية والعربية ويستقبلها المشاهدون الأفارقة والعرب ولم يعترض أي مسؤول أفريقي أو عربي على ذلك. ولا يمكن أن يتم دمج أفراد المجتمع بدون احترام أصولهم الثقافية ، والتعامل بمساواة بين فئات المجتمع كما تعامل فئات المجتمع الأخرى. وقد أكدت وثيقة اليونسكو هذا المبدأ إذ جاء فيها :

" إن المبدأ الذي يجب أ، يحترم في ما يتعلق بالاختلافات العرقية والثقافية والدينية ، هو أن كل فرد – سواء أكان سنهاليا أم من التأميل، من اليوروبا أم الايبو، هندوسيا أم مسلما ، بروتستانتيا أم كاثوليكيا – هو كائن بشري في المقام الأول له نفس احتياجات وتطلعات الكائنات البشرية الأخرى نفسها ، وأنه في المقام الثاني مواطن له الحق في المعاملة المتساوية طبقا للقانون والحق في التعبير عن آرائه السياسية وفضلا عن ذلك فإن أعضاء الأقليات لهم أيضا حق يتمثل في عدم دفعهم إلى التماثل أو الالتزام بالعادات الاجتماعية أو اللغة أو العقيدة الخاصة بالأغلبية في الدولة. ويجب على كل دولة أو أمة أن تفهم أن تحقق مكاسب في ثروتها الثقافية بقبولها هذا التنوع " (ماكبرايد 1981-392) .

سابعا : الإنصاف والتوازن في تبادل المعلومات :

أشرنا إلى أن دول العالم تختلف من حيث الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والتطور، وهذا ينعكس وتجسد في صورة حجم التفوق في المعلومات والاتصال . وخلال القرن الحالي تجسد احتكار الغرب للمعلومات وسيطرته عليه وكانت وكالات الأنباء الخمس المعروفة تحتكر وتسيطر على نقل وتوزيع الأخبار في العالم، ومن خلال رؤيا هذه الوكالات كان يتم تشكيل رؤى الناس وتفكيرهم .

واستطاعت هذه الوسائل أن تجعل تدفق الاتصال باتجاه واحد. وكانت تركز على قيم إخبارية سلبية وخصوصا تلك التي تتعلق بدول العالم الثالث ويلخص ستيفنسون وشو الاتهامات الموجهة لهيمنة دول الشمال على الاتصال في العالم من خلال النقاط التالية :

1. يقوم الغرب بتحديد أخبار العالم وتحريفها واســـتبعاد قيم العالم الثالث غير الغربية منها، وهذا يعني بأنه يتم فرض قيم الغرب ويتم عرض صـــور التطور الثقافي لدول العالم الثالث من خلال عيوب الغرب واختياراتهم (وغربلتهم للأخبار) .
2. وهذه الغربلة الثقافية تستبعد كثيرا من دول العالم التي ليس للغرب مصالح آنية فيها.
3. إن القليل من المعلومات التي تنفذ من العالم الثالث نظام الأخبار العالمي هي أخبار تؤكد على أوجه التمزق في العالم الثالث.
4. تقوم وسائل الإعلام الغربية بنقل معالجة محرفة وسلبية للعالم الثالث والتي تنتقل إلى دول العالم الثالث نفسها نظرا لاعتمادها بشكل رئيسي على وكالات الأنباء الغربية
5. هناك نقص واضـــح في أخبار التنمية حول دول العالم الثالث. وهذه الاتهامات الموجهة إلى سيطرة الغرب على تدفق الاتصال باتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب تقود عمليا إلى الهيمنة الثقافية الغربية (Stevenson & Shaw 1984:8-9)

وقد أوضحت وثيقة اليونسكو مجالات الاختلال بقولها :

" إن الاختلال في توزيع الأخبار ظاهرة معقدة ومتشـــعبة ، فقد يكون الاختلال في الكم، وقد يكون في الكيف، وقد يحدث على مســـتويات مختلفة ويتخذ أشـــكالا مختلفة :أ) بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية بقدر ما يتحدد التدفق الإعلامي بوجود البنى الأساسية الملائمة أو عدم وجودها معا، ب) بين البلاد ذات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ج) بين الدول المتقدمة المنتمية إلى النظام السياسي نفسه، وبخاصة بين الصغرى والكبرى منها، د) بين بلدان العالم الثالث ذاتها ، هـــــ) بين الأخبار السـياسـية والأخبار المتعلقة بالحياة الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية للبلاد التي تناضـل ضـد مسـاوئ التخلف ، و) بين ما جرى العرف على تسميته بالخبر " السار" والخبر " السيئ " مثال ذلك أخبار الكوارث المتعلقة بالأحداث الجارية والمعلومات التي تتناول بمزيد من العمق موضوعات لها أهميتها في الحياة اليومية للشعوب والأمم. ولا شك أن ليس ثمة معيار عالمي واحد يمكن بمقتضاه قياس هذه الاختلافات وضروب التفاوت ، إذ تختلف قيمة الخبر من بلد إلى بلد ومن ثقافة لأخرى. بل وأحيانا داخل البلد الواحد وعلى ذلك فمن المحتم أن يظل أي تعميم حول القيمة الخبرية شـــيئا غير محدد المعالم، على الرغم من أن مهني الإعلام والاتصـــال كثيرا ما يتفقون على عدد من العوامل التي تساهم في صناعة الخبر "(ماكبرايد نفسه :95).

إن هذه الصورة القاتمة الآن لأشكال عدم التوازن في تدفق المعلومات، وعدم الإنصاف في تناول دول العالم الثالث، أدت ومازالت تؤدي إلى خلق صور مشوهة عن شعوب العالم الثالث وتقود إلى أشـــكال من عدم الثقة في النفس وتؤدي دوليا إلى خلق مناخات غير ملائمة الأطفال مجالات التفاهم الدولي، وتقود بكل تأكيد إلى نوع من الهيمنة الثقافية للدول الغربية على ثقافات الدول الأفريقية، ودول العالم الثالث، ومما يعرض ثقافاتها الوطنية للخطر.

إن أشـــكال التدفق الإعلامي الحر وباتجاه واحد تقود في الغالب إلى الإحســـاس بالغبن وعدم الإنصـاف لأن الآلية الإعلامية الغربية تقوم بتسـويق ثقافاتها وقيمها الاسـتهلاكية التي تؤثر تأثيرا كبيرا في مشاريع التنمية في أفريقيا وفي دول العالم الثالث.

ثامنا : المسؤولية الاجتماعية :

لتنظيم أنشـطتها، وخلال ثلاثة قرون من عمر الاتصـال الجماهيري، مرت وسـائل الاتصـال في مراحل عديدة من التطور ومن أساليب للسيطرة عليها ومن فلسفات ورؤى مختلفة توجهها، وهكذا نجد أن سيبرت ورفاقه Siebert et .alيرون أن نظريات عديدة سادت منذ القرن السادس عشر حتى اليوم. وهي تتمثل بالنظرية السلطوية التي سادت في بريطانيا بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، واستمدت فلسفتها من فلسفة السلطة المطلقة للملك. أو حكومته، ثم النظرية السـوفيتية الشـمولية التي اسـتمدت فلسـفتها من الفكر الماركسي- اللينيني ، ثم النظرية الليبرالية التي انتشرت في القرن الثامن عشر في بريطانيا والولايات المتحدة واستمدت فلســفتها من كتابات ملتون وجون لوك وجون ســتيورات مل، ثم ســادت في مطلع القرن العشرين نظرية المسـئولية الاجتماعية في الولايات المتحدة واسـتندت في فلسـفتها إلى كتابات هوكنج ولجنة حرية الصحافة (Sibert et. al:1963) وكانت هذه النظريات الأربع تحمل في طياتها مفاهيم مختلفة للمسئولية الاجتماعية.

وقد قدمت نظرية المســئولية الاجتماعية بديلا للنظرية الليبرالية حرصــا على أداء أفضــل وسائل للإعلام تجاه المجتمع المسئولية الاجتماعية على مسلمات أساسية (Sieber et.al:79-92) إذ بناء عليه:

أولا : أن تقوم وسائل الإعلام بتزويد المجتمع المعاصر بالأحداث الصادقة والشاملة والذكية في سياق يجعل لها معنى. وهذا يعني أن تكون وسائل الإعلام دقيقة ولا تكذب . وأن تفرق بين الحقيقة والرأي.

ثانيا : أن تقوم وســائل الإعلام بالعمل كمنبر لتبادل الملاحظات والنقد. وهذا يعني بأنها يجب أن تســمح بالتعبير عن وجهات النظر المتعارضــة مع رأيها وعليها أن تحاول عرض جميع وجهات النظر المهمة سواء التي تتفق مع الناشر أو تخالفه.

ثالثا : على وســائل الإعلام أن تبرز صــورة ممثلة للعناصر المكونة للمجتمع بحيث تصــور الجماعات المختلفة في المجتمع بموضوعية.

رابعا : أن تكون مســؤولة عن تقديم وتوضــيح أهداف وقيم المجتمع، وعليها قبول قيم المجتمع واحترامها الخصال التقليدية للمجتمع.

خامسا : وهي المسئولية عن تزويد الجمهور بالمعلومات اليومية، ولذا فإن للجمهور الحق بالوصول إلى المعلومات وله الحق بأن يعلم وأن وسائل الإعلام التي تقوم بتنظيم الحواجز لتدفق الأخبار والمعلومات إلى الجمهور (أبو أصبع : 257-285)

ولا تطرح نظرية المسئولية الاجتماعية موضوعة الحرية على اعتبار أنها قيمة مطلقة بل أن الحرية نسبية ومقيدة وكما يرى ريفرز ورفاقه:

" تقريبا فإن أي نظام إعلامي خاضع إلى سيطرة تشريعية أساسية ومن بينها قانون مصمم لحماية الأفراد أو الجماعات في مواجهة القذف، وقانون حماية حقوق المؤلف لحماية المؤلفين والناشرين وتشريع أساسي مصمم لحماية المعيار العام للاحتشام والأدب وقانون أخر لحماية الدولة ضد الخيارة والعبارات التحريضية وتقريبا فإن كل شخص (بمن فيهم الصحفيين) يتفقون على هذه القيود ، مؤمنين بأنه حتى النظام الحر يجب ألا يسمح لوسائل الاتصال الجماهيري التشهير بالبرئ أو سرقة الملكية الأدبية ، أو أثارة المعنويات العامة أو تبرير الخيانة (Revers et.al. 1980:53-54). إن الحاجة ماسة إلى ضوابط تنظم عملية الاتصال لتلتزم بالقيم الاجتماعية والقيم الخلقية في المجتمع، والحيلولة دون انتهاك الحرمة أو الخصوصية للأفراد.

إن إحدى السمات المهمة للصحافة والتلفزيون والإذاعة بأنها لا تخاطب فردا وإنما تخاطب المجتمع بكامله، وهذا يستدعي أن تخطط المؤسسات سياساتها بناء على هذا الأساس. ولهذا فإن من أهم مسئوليات وسائل الإعلام هي الحفاظ على المجتمع وتماسكه والعمل على اندماج أفراده وجماعاته.

ويتحدث أنتوني سميث عن دور الإعلاميين بقوله : " ويزودنا بالرموز السياسية والخيال وتؤدي بذلك وظيفة إضفاء الشرعية والتسجيل ، وأما رموز الجماعات المتجاهلة (في المجتمع) أو الطبقات المقموعة في داخله فيتم تجاهلها ومن ثم قمعها.

والسياسة والصحافة سلطتان لا يمكن فصلهما وهما ساحات معارك متداخلة، وفي الواقع أن أخبار وسائل الإعلام يمكنها أن تنتزع مجموعة من موقعها من خلال حلبة التفاعل وذلك عن طرق الكتابة عنها إما بتحريفها أو التقليل من شأنها (Smith 1978.134)

ولعل الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تجاه المجتمع من متطلبات حماية المجتمع، وترسيخ قيمة الايجابية ، وإتاحة الفرصة لكل الجماعات والطبقات في المجتمع للتعبير عن نفسها، بدون محاولات لتجاهلها، أو قمعها، أو تقديم صور مشوهة عنها.

خاتمة

نظرة إلى المستقبل الإعلام والأخلاق في القرن الحادي والعشرين

ا ستعر ضنا في ال صفحات الما ضية واقع الإعلام وم سؤولياته الأخلاقية في نهاية القرن العـشرين، وقد بدا واضـحا خلال اسـتعراضـنا لواقع الإعلام أن هناك إحسـاسـا بأهمية الالتزام الأخلاقي للإعلام على الرغم من اختلاف الفلسـفات التي تنتهجها وعلى الرغم كذلك من اختلاف طبيعة الأنظمة الحكومية التي تسيطر عليها أو تعيش في ظلها.

لقد كانت القوانين الإعلامية ، والمواثيق الأخلاقية للمهن الإعلامية ومواثيق النقابات الصحفية وغيرها تؤكد على جملة من المسئوليات الأخلاقية لوسائل الإعلام.

فقد بات واضحا من مسئوليات الإعلام الأخلاقية :

1. المصداقية
2. الحرية
3. احترام الآخرين
4. احترام خصوصية الأفراد.
5. احترام الذاتية القومية.
6. احترام مبدأ المساواة.
7. الإنصاف والتوازن في تبادل المعلومات.
8. المسئولية الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن هذه العناصر فيها شـــئ من التداخل إلا أن التركيز عليها باعتبارها قيما أ سا سية وثابتة. تجعل دور و سائل الاتـصال الجماهيري أكثر إنـسانية. وإذا بات القرن الحادي والعشـرين يقرع الأبواب فإن صـورة العالم فيه سـتعتمد إلى حد كبير على الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال، في عالم باتت تختفي فيه الحدود، تحت موجات الاتصال الدولي.

إن التشـكيلات الحديثة لخارطة العالم السـياسـية لن تكون واضـحة مع بداية القرن الحادي والعشـرين، ولكن – بكل تأكيد – فإن صـورة الاتصـال الدولي وانفتاح الأبواب هي أكثر المعالم وضوحا فيه.

لقد أضـحى الإنسـان قادرا من خلال شـبكات الأقمار الصـناعية أن يسـتقل عشرات المحطات التلفزيونية ، واســـتطاعت تكنولوجيا الكمبيوتر ومن خلال المودیم أن تمكن المرء في عمان أو

طرابلس أو دبي أن يتصل من بيته بشبكة معلومات في باري أو نيويورك أو لندن. فأي حدود ستبقى بعد ذلك.

إن هذا التساؤل جوهري .. !! لأنه يعني حدودا تتجاوز خطوط السياسة، لتخترق أفاق الثقافة ، وسيصبح التساؤل حول إمكانية احترام الذاتية القومية وصيانة الثقافة القومية والثقافات الشعبية تساؤلا جوهريا.

إن المستقبل لا يبشر بعالم تتساوى فيه الشعوب بإمكانياتها الاقتصادية، والتكنولوجية والمعلوماتية ، وستظل الفجوة قائمة بين شعوب العالم في الإمكانيات السالفة ، مما سيبقى قضية التوازن والإنصاف في تبادل المعلومات ودول العالم الثالث بشكل عام.

وعدم ثبات هذه القيم لدى تلك الأنظمة سوف تبقى مبدأ حرية الصحافة وحرية القول والتعبير محكومة بمصالح الأنظمة وإراداتها، وسيظل مبدأ المصداقية وقول الحق مرهون بإرادة الأنظمة وسيطرتها، وسيظل مجال غزو الخصوصية الأفراد متاحا مادامت حقوق الإنسان غير مصانة في ظل الأنظمة القمعية.

إن أزمة وسائل الاتصال والأخلاق أزمة متصلة، فمن يملك القوة والنفوذ ، ومن يملك وسائل الاتصال ، ومن يملك الحق في التوصيل ومن يملك الحق في حجب الاتصال، وتحديد نوعيته وكميته سوف يظل المهيمن على القيم الأخلاقية والإعلامية وحراستها وتشوييها.

إن القضية الأساسية في الإعلام والأخلاق، تتمثل باحترام إنسانيته بما تعنيه من احترام لحريته وحقه في المساواة والعدل والصدق في ما يقال له وما يقوله وأن الأمل في مستقبل أفضل للإنسان ولوسائل إعلامه سيظل حلما ، وسيكبر هذا الحلم ونحن ندخل عالم القرن الحادي والعشرين.

المراجع :

1. ابن خلدون ، المقدمة (د.ت) القاهرة ، المكتبة التجارية.
2. أبو أصبع ، صالح (1995) الإعلام والاتصال في المجتمعات المعاصرة. (عمان، دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع)
3. فلحوظ (دكتور ، صابر) وسجاد غازي (1983) : الاتحاد العام للصحفيين العرب، تأسيسه مؤتمراته قراراته (بيروت: مؤسسة بترا للطباعة والنشر الاتحاد العام للصحفيين العرب) .
4. ماكبرايد ، شون ورفاقه (1981) : أصوات متعددة وعالم واحد، الاتصال والمجتمع اليوم وغدا. (الجزائر : اليونسكو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع).
5. المصمودي ، مصطفى (1982) : النظام الإعلامي الجديد ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب : سلسلة عالم المعرفة) .
6. النقاش ، فريدة (1984) : حول التبعية الثقافية والإعلامية وإمكانيات الخروج منها، مجلة أدب ونقد العدد السابع للسنة الأولى سبتمبر ، 1984).
7. الرأي (جريدة) 1992 العدد 1992/11/1
8. السفير (جريدة) 1992 العدد 1995/7/7
9. السفير (جريدة) 1995 العدد 1995/8/7
10. السفير (جريدة) 1995 العدد 1995/7/15

11. Boorstin. Danie (1962): The Image (New York: Atheneum Publishers).

12. Rips. Geoffrey (1956) The Campaign Against the Underground Press in the Press & the state : (Eds. Walter Brasch & Danda Ulloth (Lanham , Mn: University Press of America).

13. Siebert. Fred S.: Theodor Peterson & Wilbur Schramm : (1963) four Theories of the press : University of Illionois Press).